Al-Adab Journal **Issue. No (150) (September) 2024**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Saussurean Semiology: A Philosophical Method

Asst. Lect. Asmaa Hasan Shilash
Ministry of Education/Baghdad Education Directorate - Al-Rusafa I
Asma1221978@gmail.com

Copyright (c) 2024 (**Asst. Lect. Asmaa Hasan Shilash**

DOI: https://doi.org/10.31973/gnbv3m53

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The viewpoints of "Ferdinand de Saussure" are fields of research for anyone who wants to deal with the problems of language and analyze its hypotheses. His viewpoint may create something, and the researcher who spends time in his lectures (lessons on general linguistics published by his students Bali and Sishai after his death, can stand at those trends where he investigated real language topics, as he left them scattered during his analysis and examples. This calls for considering the issuing of a judgment about his ideas and way of thinking. Accordingly, this research displays the validity of the claim that "de Saussure" excluded the pragmatic aspect of his linguistics. This is done by neglecting the individual speaker and his activity in the process of producing the discourse, as well as a statement on what the researchers were relying on?

Keywords: pragmatics, speaker's activity, sign, social dimension, speech cycle

Al-Adab Journal Issue. No (150) (September) 2024
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

السيميولوجيا السوسيرية: منهجٌ فلسفيّ

م. م أسماء حسن شلش
وزارة التربية/ مديرية تربية بغداد
الرصافة الأولى
Asma1221978@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

إنَّ وجهات النظر التي استند إليها فرديناند دو سوسير، هي مجالات بحث، لكل من أراد تناول مشكلات اللغة، وتحليل فرضياتها، وكيف لا، ووجهة النظر–عنده– قد تخلق الشيء، والباحث المدقق في محاضراته (دروس في الألسنية العامة) المنشورة من قِبل تلامذته بالي وسيشهاي، بعد وفاته، يستطيع الوقوف عند تلك الاتجاهات التي بحث فيها موضوعات اللغة الحقيقية، فقد تركها مبثوثة في أثناء تحليله وأمثلته، وهذا يستدعي التأني في إصدار الحكم حول أفكاره وأسلوب تفكيره، وعليه، جاء هذا البحث ليبيّن مدى صحّة الادعاء القائل، إنَّ دو سوسير أقصى الجانب التداوليّ من لسانياته، وذلك من خلال إهمال الفرد المتكلّم ونشاطه في عملية انتاج الخطاب، فضلًا عن بيان على أي شيء تمَّ تعويل الباحثين على ذلك؟

الكلمات المفتاحية: نشاط المتكلّم، التداولية، العلامة، دورة الكلام، البُعد الاجتماعي.

المقدمة:

يرى فنجشتاين أنَّ مهمة الفلسفة، ليست بناء نظريات، وإنَّما توضيح طبيعة تفكير الإنسان في الموضوعات المختلفة، وهذا يردُّ الزعم الذي يقول إنَّ دو سوسير لا يمتلك نظرية واضحة في العلامة مثلًا (غلفان، ٢٠١٧م، صفحة ٣٠)؛ يدلنا على ذلك تعدد وجهات نظر هذا العالم اللغوي، واختلاف فهم وتفسير تلك الوجهات من قِبل الباحثين والدارسين، ومن ناحية أخرى، يرى بعض الباحثين أنَّ علم العلامات أو السيميولوجيا تحديدًا يعدُّ مجالًا تخصصيًا فلسفيًا (أفيتش، ١٩٩٦م، صفحة ٣٥٢).

ومن هنا ينطلق هذا البحث لبيان طريقة تفكير دو سوسير في هذا العلم، وطريقة تعبيره عن مفاهيمه، وبيان غايته في تقديم مطلب معين، وتأخير مطلب آخر أو بحث مطلب معين على حساب مطلب آخر، ومن ثَمَّ كان هذا داعيًا لتسمية البحث بـ(منهجٌ) و(فلسفيٌّ)، فالمنهج هو الطريقة والمسار المتبعان، والفلسفة هي التفكير والقناعة المُنتجان، لذا جاء هذا

البحث ليطلب عدم الحكم القاطع في أي وجهة نظر طرحها دو سوسير؛ لأنَّ دو سوسير نفسه يرى أنَّ وجهة النظر لها قدرة على أنْ تخلق الشيء، معنى ذلك أنَّه بدايةً، يقبل كل وجهات النظر المطروحة؛ لأنَّها تعدُّ خيطًا موصِلًا لحقيقةٍ لغوية ما، وهذا سبب يدعو الباحثين إلى يومنا هذا، لتتبُّع خطوات هذا الفيلسوف، ويحاول أنْ يقبض على الحقيقة اللغوية المعينة، من طريق البحث في أثناء وجهات نظره. وعليه، فإنَّ ما وسِم به دو سوسير من تناقضٍ أو تقصير أو غضّ بصرٍ عن جانب لغوي معين في محاضراته ومقالاته، هو مردودٌ.

ليس دو سوسير وحده صاحب هذا المنهج في بحث اللغة؛ ففنجشتاين له المنهج والتفكير أنفسهما في النظرة العامة لكيفية البحث، وإن باعد بينهما الزمن (هاريس، ٢٠١٩م، صفحة ٦٣)، فنظرة فنجشتاين إلى الوجود منقسمة إلى قسمين: العالم واللغة، ولكل منهما بنيته الخاصة، وهو يرى أنَّ القضايا التي يطرحها تُعدُّ توضيحات خالية من المعنى، فإذا ما تناولها الباحثون صبُّوا فيها معانيهم الخاصة، فتكون تلك القضايا سُلَّم يرتقي عليه الباحثون، ليصلوا إلى حقيقة ما، فإذا وصلوا جاز لهم رمي السُلَّم بعيدًا (سلوجا، ٢٠١٤م، الصفحات ٢١-٢٢)، أي أنَّ ما طرحه من وجهات نظر، بإمكانها أيضًا أنْ تكون وسيلة إلى غايات شتَّى تخدم الحقيقة اللغوية. لذا جاءت محاور البحث الثلاث، لتوضّح بعض مسارات تفكير دو سوسير في المستوى التداولي للغة، وتعلّل قدر الامكان اتخاذه ذلك المسار دون غيره.

أولًا / الرابط الاجتماعي.

على الرغم من أنَّ دو سوسير قد اقتضب تعريف السيميولوجيا بقوله : "علم يدرس حياة الدلائل في صُلب الحياة الاجتماعية" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٣٧)، لكننا نجده قد قرر أنَّ دراسة علم الدلائل يجب أنْ تكون في مركز المجتمع، ومع هذا يرى الباحثون أنَّ لسانياته حقل دراسي شديد الضيق، يقصي التداولية، وحجتهم في ذلك، اقصاء الاستعمال الفردي، أي (الجانب الانجازي)، من دراسة اللغة، في حين أنَّ هؤلاء الباحثين، يعترفون أنَّ تنحية الجانب الانجازي، لا تعني بالضرورة (الاستعمال الفردي)؛ ذلك حين نقلوا عن سوسير: "أنَّ الجماعة ضرورية لوضع قيم تجد مسوغ ورودها في الاستعمال والتراضي، أمَّا الفرد فهو عاجزٌ عن أنْ يضع أيَّة قيمة" (داسكال، ١٩٨٧م، الصفحات ٢٣-٢٤ و ٣٠)، ويُلاحظ أنَّ هناك اختلاف في معنى إقصاء الاستعمال الفردي، ومعنى عدم قدرة الفرد على وضع لغة، ذات قيم خاصة به.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

لقد دقق دو سوسير البحث في هذه المسألة كثيرًا، إذ أنَّه عدَّ اللغة نتاجًا اجتماعيًا لملكة الكلام، ومجموعة من المواضعات يتبناها الكيان الاجتماعي؛ ليتمكَّن الأفراد من ممارسة هذه الملكة، ومن ناحية أخرى، هو يؤكد أنَّ لا لغة جماعية إلا بوجود ملكة كلام مبدئية عند الأفراد، تبناها عدد من الأفراد (المجتمع)؛ لتمكّن كل فرد من ممارسة (استعمال) لغته بنحو واضح ومفهوم، وكما هو ملموس، أنَّ هذه الرؤية لا تحتمل استبعاد الفرد واستعماله للغة، وإلا فلا يمكن تصوّر أنَّ دو سوسير يريد للفرد استعمال اللغة في حدود نفسه (الفرد) وحسب؛ لأنَّه حدد سلفًا أنَّ اللغة نتاج متأتٍ من مجموعة مواضعات يتبناها (الأفراد) المكونين لمجتمع ما، ومن هنا قرر أنَّ للكلام جانب شخصي، وجانب اجتماعي، لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٩).

وفي موضع آخر، وُجِد دو سوسير، يعطي شرعية لقدرة الفرد؛ ذلك في معرض كلامه عن اللغة الصناعية، فقال: "فمن يخترع منها واحدة، يبقى زمامها بيده، ما دامت لم تصبح متداولة بين الناس، لكن لمجرد أنْ تبدأ تلك اللغة في القيام بدورها، وتصبح مُلكًا مشاعًا للجميع، فإنَّ زمامها يفلت من يده" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٢٢)، وفي هذا اعتراف منه، بأنَّ كل لغة، أو لنقُل كلّ ظاهرة لغوية منطلقها الفرد، فإذا لم تجد استحسان من الجماعة، ولم (يتداولونها) بقيت على لسانه وحده، وإذا وجدت استحسان الجماعة، شاعت على ألسنتهم (تداولوها)، ولم تبقَ ضمن حدوده، وهذا ما قاده إلى التساؤل عن بعض التغيرات الصوتية الغريبة، كألفاظ التفصُّح (شلش، الفوناتيكا النفسية في اللسانيات السوسيرية، ٢٠٢٣م)، أو ما أسماه (صيغ قياسية مضطربة) (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٥٦) التي يعزو أسبابها إلى عوامل خارج اللغة، أي إلى عوامل خاصة بالمجتمع، لا خاصة بنظام اللغة نفسه، وفي حدود هذا البحث، يؤكد مرة أخرى (قدرة الفرد) بنحوٍ غير مباشر –إنْ صحّت العبارة– فقال:" لا يدخل في اللغة شيء، ما لم يجرّب في اللفظ، فجميع الظواهر التطورية، إنَّما أصلها نطاق الفرد... كان لا بدَّ من وجود متكلّم أوّل يرتجلها، ثمَّ يأتي بعده آخرون يحاكونه، ويعيدون، حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٥٣).

ومن خلال النظر في النصين السابقين، يلاحظ الدارس اختلاف مستوى قدرة الفرد في إحداث التغيير في نظام اللغة، ففي النص الأول، حتى وإنْ اخترع الفرد لفظ ما، فلا يُكتب له نجاح إلا بجواز الجماعة، أمّا في النص الثاني، فالفرد يفرض اختراع لفظ ما على الجماعة؛ وذلك بتكرار استعماله، حتى يجد من يحاكيه، و(يفرض) نفسه في التداول. وفي كلتي الحالتين للفرد يد وقدرة في إحداث التغيير.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وبعد، فإنَّ مَنْ قال بإقصاء الجانب الانجازي للفرد، فيُقال له إنَّ دو سوسير يرى- أيضًا- في موضع آخر من دروسه أنَّ " الجمهور نفسه عاجز على أنْ يسلط نفوذه، وإنْ على كلمة واحدة" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١١٦)، وهذا ذهابٌ بعيد، واعتداد غير مُعتاد من دو سوسير؛ فإذا كان الفرد عاجز أمام اللغة، وكذلك المجتمع عاجز أمام الكلمة، فمن ذا به قدرة في تسليط قدرته على اللغة؟!

إنَّ دو سوسير يقرُّ بفاعلية الفرد والجماعة على حدٍّ سواء، في النظام اللغوي، فاللغة بالنسبة إليه، "هي مجموع العادات التي تمكّن المتكلّم من الفهم والإفهام" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٢٣)، ولا يُعتقد أنَّ الفرد يكتسب عادة ما، دون وجوده في وسط اجتماعي ما، وفي هذا إحالة إلى الجانب الانجازي للفرد وسط الجماعة، ومع أنَّه لم يقع على اصطلاح واضح لعلم التداولية آنذاك، إلا أنَّه دار كثيرًا حول معطيات استعمال اللغة، ذلك حين قادته تلك البحوث والتقارير إلى التحدث عن ضغط التقاليد، وحرية المجتمع، وامكانية تحوير بعض القوانين (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١١٧).

إنَّ اهتمام هذا اللساني بمفهوم استعمال الفرد للغة في وسط اجتماعي، وتأثير التقاليد والأعراف في اللغة المستعملة، وارد وبوضوح في محاضراته، إلا أنَّ الدارسين يعدُّون (بيرس) مبتدع علم التداولية، وأنَّ تلميذه (موريس) هو من أدخل مصطلح العلامة بين الأدلة ومستعمليها، وأنَّ تطور البحث في اشكالية العلامة بين اللغة والمتكلمين، وسَّعت حدود التداولية إلى حدّ بعيد (حجاج، ٢٠٠٣م، صفحة ٢٩٢)، إذن لسانيات (بيرس)، لسانيات تواصلية تداولية ولسانيات تمثيل؛ وفقًا لتقسيمه العلامة إلى ثلاث معطيات، هي الدال والمدلول والمرجع (القصد)، أما لسانيات دو سوسير، فهي تواصلية فقط؛ لأنَّه يقسّم العلامة إلى قسمين فقط، هما الدال والمدلول، من دون الإشارة إلى المرجع، إلا أنَّ المُتتبّع لبحوث الدارسين، يجدهم يناقضون أنفسهم؛ ذلك حين يذكرون أنَّ موقع الشيء أو المرجع، موجود في مفهوم القيمة الذي درسه دو سوسير، وأنَّ موضوع التواصل في عمومه، هو الواقع خارج لساني (مبارك، ١٩٨٧م، صفحة ٨٠ و ٩٢).

ولمَّا كان موضوع التواصل هو الخارج لساني، أفليس دراسة الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتواضع المجتمع على قبول ظاهرة لغوية ما، كما أشار دو سوسير إليها بين حين وآخر، تندرج ضمن اهتمامات الخارج لساني؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يناقض الباحثون أنفسهم فيها، أنَّ "جانب التمثيل الوحيد الذي يمكن أنْ نلمسه في تصور سوسير، فيقع في مستوى العلامة ككل، (أي كونها دالًا ومدلولًا)، بوصفها تمثيلًا لشيء ما، وتحديدًا،

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الشيء الذي تدل عليه ماديًا أو تصوريًا، ونحن نعرف سوسير، أهمل هذا الجانب من العلامة إهمالًا تامًا" (غلفان، ٢٠١٧م، صفحة ٢٢٩).

فواضح جدًا، أنَّه لم يهمل الجانب الثالث والمهم في العلامة، وهو المرجع، فقد أشار صراحةً إلى ما أطلق عليه (التصوُّر)، وهو أمّا مادي ملموس وأمّا محسوس، وقد تساءل دو سوسير: ما الذي يحدد الدال والمدلول؟ وكان جوابه : أنّهما كلاهما أمران عقليان، ومعلوم أنَّ المرجع قد يكون ملموسًا أو محسوسًا، وهذه النتيجة قادته إلى دراسة (الكيانات الملموسة) في اللغة، ومع هذا التدقيق، لا يمكن القول (إنَّه أهمل هذا الجانب تمامًا) إذ قال: " تلك الدلائل، مع ما بينها من علاقات، هي موضوع الدراسة الألسنية، ويمكن أنْ نطلق عليها اسم الكيانات الملموسة لهذا العلم" (دي سوسير، ١٩٨٥م، الصفحات ١٦٠-١٦١)، ثم وُجِد يضع مبدأين تخضع لهما مسألة الكيانات، هما :

- لا وجود للكيان اللغوي إلا بفضل اقتران الدال والمدلول.
- لا يضبط الكيان اللغوي إلا بتعيين حدوده.

وكخلاصة للبحث في الكيانات الملموسة عنده قال: "اللغة... هي كتلة غير واضحة المعالم، لا يمكن أنْ تقف فيها على عناصر بأعيانها إلا من طريق الانتباه والعادة، وليس للوحدة اللغوية أي طابع صوتي خاص... الوحدة كلّ مقطوعة صوتية، هي... دال خاص لمتصور من المتصورات الذهنية" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٦٢). فمع عدم وضوح اللغة عنده –أحيانًا– لكنه ينبه إلى اعادة النظر فيها، وتدقيق الملاحظة، والامساك بالخطوط العريضة التي رسمها لدراسة المرجع أو المتصور الذهني، وحقًا، فإنَّ تلك الخطوط قادت إلى فتح آفاق البحث فيه " بل أنَّ بحث المرجع لم يقف عند هذا الحدّ؛ ذلك أنَّ ستراوسون قد عمل على توسيعه وانفتاحه على التجربة الحياتية المعيشية، حتى صار المفهوم مفضيًا إلى التداولية" (مبارك، ١٩٨٧م، صفحة ٩٣)، وهذا ما كان يرمي إليه دو سوسير، وما أحال دراسته إلى من جاء من بعده من المختصّين.

مرَّ القول إنَّ بعض الباحثين، يرى أنَّ مفهوم القيمة يتضمن معنى المرجع، فقد دُرِس تحت عنوان (القيمة اجتماعية) (دوبيكير، ٢٠١٥م، صفحة ٢١٣)، فدو سوسير ينظر إلى القيمة اللغوية بمنظارين، الأول، إذا أردنا أنْ ننظر إلى اللغة كنظام من القيم، وذلك من خلال نافذتي الصوت والأفكار، والثاني، أنْ ننظر إليها من حيث ما قرره من أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية نفسية، وذلك من خلال نافذة الغموض في الملامح والإبهام في الشكل، وهو هنا يفرض على الدارسين مسلكين في البحث، شكلي ومادي، محسوس وملموس، واقع وافتراض، حقيقة ووهم، وبالتالي هي دعوة لدراسة اللغة من جميع جهاتها وفي جميع احتمالاتها، لذا هو

عدَّ القيمة اجتماعية (مجموع)، وليست فردية (مفرد)، وأنَّ الظاهرة الاجتماعية، قيمٌ من شأنها أنْ تبني نظامًا لغويًا معينًا، وهذا قاده إلى بحث الاختلافات والعلاقات بين القيم، فالقيمة تتألف من أشياء مخالفة، وأشياء مماثلة، وعليه "أنَّ قيمة أي عنصر لغوي، تُحدد بما يحيط به" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٧٧)، وهذه قاعدة بإمكانها أنْ تكون قاعدة عامة، بما أنَّ الظواهر الاجتماعية، هي ما يؤلف النظام اللغوي، فقيمتها تُحدد بما يماثلها وما يخالفها، والعلاقة بينها وبين ما يحفُّها من سياق موقف، ووضع عام يحيط مجتمع من المجتمعات، ومن ثمَّ، فإنَّ الاختلافات والعلاقات لا غنى لحياة اللغة عنهما (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٨٦)، وقد عدَّ العلاقات السياقية، علاقات حضورية، والعلاقات الترابطية، علاقات وهمية (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٨٧)، لذا أمكننا القول إنَّ الفرق بين دو سوسير، وبيرس وغيره من اللسانيين، أنَّ دو سوسير قصر دراسته على النظام اللغوي، دون سائر الأنظمة الدلائلية الأخرى؛ فبحثه العلاقات السياقية، هو مقابل لبحث سياق الحال وملابساته، وبحثه العلاقات الترابطية، هو مقابل لبحث السُنن وحلّها وعقدها في ذهن مرسل الرسالة ومستقبلها، بما توفر لهما من سابق معرفة بالعرف الاجتماعي واللغوي والتقليد وما إلى ذلك (الشهري، ٢٠٠٤م، الصفحات ٤٥-٤٨).

ولكي يُقرّب مفهوم القيمة، يُعطي مثال لعبة الشطرنج (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٧)، فمادة قطعة الشطرنج لا تؤثر على قيمتها، وإنَّما تتحدد قيمتها بعلاقاتها مع غيرها من الوحدات الأخرى المجاورة لها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ للعبة الشطرنج قواعد وقوانين، واتفاق أولي يربط الذهن بالإشارات ويحدد بذلك قواعد الاستعمال (دوبيكير، ٢٠١٥م، صفحة ١٩٦)، وهذا ما دعا إلى القول :" اللسان واقع اجتماعي، وأنَّ الفرد المُعدّ لأن يتكلَّم، لن يتمكن من استعمال جهازه إلا من خلال المجتمع المحيط به، هذا بالإضافة إلى كونه لا يشعر بأيّ حاجة لاستعماله إلا في علاقاته معه، إنَّه مرتبط كامل الارتباط بهذا المجتمع" (دوبيكير، ٢٠١٥م، صفحة ١٩٨)، ومن ثمَّ، فإنَّ القيمة تربط بين ما هو خارجي وداخلي، وهي حقًا نتاج اجتماعي، لذلك القيمة تُدرك من خلال ديناميكيتها:

١. حركة القيم الأخرى الموجودة في النظام، وهذه تنقسم على قسمين :
   - تقابل القيم مع بعضها.
   - ارتباط القيم بعضها ببعض.
٢. حركة تصنعها المجموعة اللغوية، أي التكريس الاجتماعي.

ومن ثمَّ أمكن القول إنَّ للعلامة قيمتين، هما :

- قيمة العلامة ذاتها.

- قيمة متأتية من المجموعة (دوبيكير، ٢٠١٥م، الصفحات ٢٢١-٢٢٢).

وبعد، فالقول إنَّ دو سوسير استبعد "الفرد المتكلم، وبالتالي يهمل التفاعل بين المتخاطبين" (حجاج، ٢٠٠٣م، صفحة ٣٠٣) مردودٌ؛ لِما سبق بيانه، كما أنَّ القول إنَّ "هناك نقطة مشتركة بين نظريات النطق والتداولية ... تكمن في أخذ نشاط المتكلم أثناء ممارسة الكلام بعين الاعتبار" (حجاج، ٢٠٠٣م، صفحة ٣٠١)، لا يعني أنَّ دو سوسير أهمل نشاط الفرد تمامًا، وأنَّ قولهم :"إنَّ هذا الاقصاء وهذا التكافل لأجراءين، أولهما يؤجل لسانيات الكلام، والآخر يستبعد الجملة، سببا كثير من الحرج لاتباع سوسير" (حجاج، ٢٠٠٣م، صفحة ٣٠٠)، لا يُحمّله طريقة تفكير الآخرين من بعده، ومعلوم أنَّ لدو سوسير منهجًا متفرّدًا في البحث؛ فليس جديدًا أنْ يتناول دراسة المستوى الصوتي للغة مثلًا، ثمَّ يقرر أنَّ دراسته، دراسة ثانوية، ثمَّ يعود ليستعين بهذا المستوى اللغوي (الصوت)؛ ليوضّح (موضوع) اللسانيات، وهي الدلائل في تتمة محاضراته (شلش، الفوناتيكا النفسية في اللسانيات السوسيرية، ٢٠٢٣م)، والحال نفسه في بحث المستوى اللغوي (التداولي)، مع نشاط الفرد، أو الجانب الانجازي.

ومن ثمَّ فإنَّ دو سوسير لم يجرد الفرد من أيّ نشاط؛ ولاسيما حين يعرّف اللغة بأنَّها "ليست وظيفة من وظائف المتكلّم، بل هي نتاج يتعلمه، ويسجّله دون أنْ يقوم بأي نشاط، وليس له فيها البتة أيّ سابق إضمار، بل ليس لتفكيره فيها من نشاط، سوى نشاط الترتيب" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٣٤)، يُلاحظ أنَّ دو سوسير يستثني من سائر الوظائف والأنشطة، (نشاط الترتيب) وفي هذا الاستثناء تثبيت وتوكيد لدور الفرد!

ومعلوم، في الدراسات الحديثة، عُدَّ الفرد من أهمَّ المؤثرات في اللغة، ونشوء كثير من ظواهرها، وعليه، عدّه علماء اللغة الاجتماعي حيّزًا متعدد الأبعاد، وهذه الأبعاد : السِّن ومسقط الرأس والطبقة الاجتماعية (المهنة)، والجنس، وترتبط هذه الأبعاد باللغة ارتباطًا وثيقًا، تؤهل الفرد لأن يختار الانموذج الذي ينتمي إليه، ويُحدد موقعه فيه (هدسون، ١٩٩٠م، صفحة ٢٨)، فالفرد يؤثر في مجرى اللغة، بما يمثله من أبعاد مرتبطة بالنظام اللغوي المعيّن، تسمح له بالاختيار والترتيب، إلا أنَّ هذا الاختيار والترتيب لا يتمُّ إلا وفق مبدأ حواري يلتزم به الفرد المتكلّم، وكذلك الفرد المستمع، وهو ما أسماه (جرايس) بـ(مبدأ التعاون)، ويُلاحظ أنَّ كلمة (التعاون) تتضمَّن معنى الاشتراك والنشاط والتفاعل، وهو مبدأ يلزم المساهم في الحوار؛ لبيان مقاصده، وهو يتضمَّن أربعة مبادئ فرعية، هي : (مبدأ الكم، ومبدأ الكيف، ومبدأ المناسبة، ومبدأ الطريقة) (نحلة، ٢٠٠٢، صفحة ٣٤ و ٨٢)، وهي مبادئ تهتم بالمستمع بالقدر الذي تخصُّ به المتكلّم؛ لضمان تحقق الاشتراك والتفاعل في

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الخطاب، علمًا أنَّ المتكلّم غير مُلزم بجميع هذه المبادئ في أثناء استعمال اللغة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مبدأ التعاون يقوم مقام (العُرف)؛ ذلك حين رأى (سيرل) أنَّ مفهوم (الفعل الكلامي)، أوسع من أنْ يُحدد بقصد المتكلّم، بل هو مرتبط بالعُرف اللغوي والعُرف الاجتماعي (عكاشة، ٢٠١٣م، صفحة ١٠٤)، ومن ذلك، كان من الضروري بحث المقاصد والأعراف لدى المتكلّم والسامع على حدٍّ سواء (الشهري، ٢٠٠٤م، صفحة ١٩١)، وبالتالي، أمكن القول إنَّ دو سوسير لم يرَ عجز الفرد تمامًا في التأثير في النظام اللغوي، مادام الفرد يتمتع بنشاط الترتيب، وهو نشاط ذهني خالص، وقد كان للطابع النفسي الذي وَسَمَ به دو سوسير دورة الكلام، أثر في انبثاق تلك الرؤى السابق ذكرها، بهذا الوضوح والتفصيل عند التاليين في دراسة اللسانيات.

لقد رأى دو سوسير أنَّ كل دورة خطاب لابدَّ أنْ تتألف ممَّا يأتي:

- وجود شخصين على أقل تقدير.
- منطلق الدورة موجود في دماغ أحد المتخاطبين، يتمثَّل ذلك في ظواهر الإدراك (المتصورات الذهنية) و (الصور الأكوستيكية) المستعملة للتعبير عن تلك الظواهر.
- مُثير (متصوَّر) في الدَّماغ، يُثير صورة أكوستيكية.
- الدورة تتواصل مع المستمع (المتلقي) وعنده تتمُّ عملية ربط ذهني، بين الصورة والمتصوَّر الذهني الذي يناسبها.

ومع تلك العناصر المكونة للخطاب، يترك دو سوسير مجالًا لعناصر أُخرى، بالإمكان أنْ تلتبس بدورة الخطاب، إذ قال:" إنَّنا لا ندّعي أنَّ هذا التحليل كامل، فإنه يمكن بالإضافة إلى ذلك أنْ نميّز أشياء أُخرى، منها الارتسام المادي الأكوستيكي المحض، ومنها إدراك تماثل ذلك الارتسام، والصورة الأكوستيكية الكامنة، ومنها الصورة العضلية للتصويت... بيد أنَّنا لم نأخذ بعين الاعتبار إلا العناصر التي بدت لنا جوهرية، على أنَّ الرسم أعلاه، يمكّن من أنْ نميّز من أوّل وهلة العناصر الفيزيائية، أي (الموجات الصوتية)، عن العناصر الفيزيولوجية (أي التصويت والسماع)، وعن العناصر النفسية (أي الصور اللفظية والمتصورات)، وفعلًا فإنَّه من الأمور الجوهرية أنْ نلاحظ أنَّ الصورة اللفظية لا توافق الصوت نفسه، وأنَّها ذات طبيعة نفسية، فإنَّها في ذلك، شأن المتصور الذي يقترن بها" (دي سوسير، ١٩٨٥م، الصفحات ٣٢-٣٣).

إذن دورة الخطاب تحفها عناصر غير التي يصرّح بها، والتي يعيد صوغها، ويبسّطها للمرة الثالثة، فتكون على ثلاثة أقسام، هي:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- خارجي وداخلي.
- نفسي ولا نفسي.
- إيجابي وسلبي.
- ملكة خاصة بعمليتي القرن والتنسيق، وهذه الملكة تقوم بدور كبير في تنظيم اللغة، من حيث هي نظام.

ثم يتساءل، عن هذه الأجزاء، أيّ منها يجعل استعمال اللغة ظاهرة اجتماعية؟ فيُنحّي الجانب الفيزيائي، ويعزو ذلك إلى أمرين، وبحسب التأثير، فللجانب النفسي جزء من التأثير، وللملكة الخاصة الجزء الأكبر من الثأثير، ويقسّم الملكة إلى (ملكة تقبُّل وملكة تنسيق)، ويضعهما تحت مسمَّى (الرابط الاجتماعي)، الذي يوفّر للجماعة نظام نحوي، يوجد بالقوة في كل دماغ، أو في أدمغة مجموعة من الأفراد (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٣٤)، ومع أنَّ دو سوسير يؤكد عدم وجود كنز أو لغة خاصة بالفرد، إلا أنَّه لا يستطيع الاستغناء عن نشاط الفرد وترتيبه، وتأثيره في النظام اللغوي.

ثانيًا : قانون اللغة، نفسي اجتماعي.

يقودنا وقوف دو سوسير عند وعي المتكلّم إلى الالتفات ناحية نشاط العقل أو (الدماغ)، إذ أنَّه بدايةً يقرر "أنَّ اللغة شيء ذو طبيعة ملموسة ... وإنْ كانت في جوهرها نفسية، فإنَّها ليست من المجردات، فعمليات الترابط بين الدال والمدلول، التي يقرها الجمهور ويرتضيها، والتي يكون مجموعها اللغة، حقائق مقرها الدّماغ" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٣٦).

فهناك من يفهم أنَّ دو سوسير يرى عدم وجود رابط بين الإشارة والشيء أو عدم وجود رابط بين الصوت والفكرة (دوبيكير، ٢٠١٥م، صفحة ١٥٠)، في حين أنَّه يجعل الرابط ذهني، وهي عمليات ترابط مقرّها عقل الفرد، ويرتضيها المجتمع، فالنظر في الوقائع وأثرها في السلوك البشري، معطى من معطيات الدرس التداولي، إذ أنَّ تلك الوقائع والحقائق التي يحكمها السلوك البشري، مقرها العقل، والعقل وفق ما رآه علماء النفس، اسم يُطلق على نشاط أو طريقة من طرائق السلوك، وهم يرون أنَّ الدارس يفهم التفكير، إذا عرف أنَّه نشاط عضوي هادف، يحاول الوصول إلى غاياته التي تخدم الإحساس والإرادة، وعلى وفق هذا، فالعقل نشاط نزوعي في جوهره، ولو أنَّه يبدو إدراكيًا (لويس، ١٩٥٩م، صفحة ١٠٣ وما بعدها).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

والمُلاحظ أنَّ دو سوسير لا يعني بالرابط شيء مجرد تمامًا، قائم على الوصف والربط الذهني فقط، وإنَّما هو نتاج نفسي عقلي، وحقيقة ملموسة، تعني ارتضاء المجتمع له سواء كان ظاهرة لغوية معينة، أو وعي جمعي يقود أفراد المجتمع إلى التزام أعراف أو سلوكيات أو أنظمة معينة أو طقوس وشعائر معينة، ومن ثمَّ جاز القول : " لقد دشن سوسير في تأملاته اللغوية والسيميولوجية مرحلة غير مسبوقة في دراسة السلوك الإنساني البشري، على أُسس جديدة، مُتبعًا منحى آخر في تحليل وقائع السلوك البشري عامّة، والوقائع اللغوية بصفة خاصة، وهو ما يمثّل في حدّ ذاته تحوّلًا معرفيًّا و منهجيًّا، موازنة بما كان سائدًا في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، ويقوم المنحى الجديد على أهمية دراسة الوقائع الملموسة والمجردة، التي تحمل معنى أو تؤديه داخل المجتمع، ولم يكتفِ سوسير بالوقوف عند دراسة الوقائع ذاتها فقط، كما فعل سابقوه، وكثير من معاصريه، وإنَّما كان ينظر إليها بصفتها وقائع اجتماعية تُعدُّ جزءًا من السلوك البشري، وقيمة من قيمه وأعرافه ..." (غلفان، ٢٠١٧م، صفحة ٢٦٦).

ومنذ أنْ قرر دو سوسير تحويل بحث اللغة من التاريخي إلى الوصفي، نجده يهتم باللغة المنطوقة والناطق، فيرى أحد الباحثين الذين يحاولون فهم وإفهام تفكير دو سوسير، تحت محور (وعي الشخص المتكلم)، أنَّه يقرر أنَّ "دور الوعي في اللسان، بالنسبة إلى دو سوسو، ليس مجرد مسلمة، إنَّه مبدأ أساسي، إذ كيف من الممكن التعرف إلى إشارة ما، إذا لم يشارك الوعي في هذه العملية؟ يتعمَّق التحليل شيئًا فشيئًا، فلا يقف عند جعل (الذهن) و(الوعي) يتدخلان، بل كذلك (الشخص المتكلم)" (دوبيكير، ٢٠١٥م، الصفحات ١٧٠-١٧١)، ويستند دو سوسير في ذلك أيضًا إلى تفكيره حول علم الصرف، ودراسة الأشكال المرتبطة بمعناها، وأمَّا ما يخصُّ التعرف على الإشارة فسيأتي بيان بحثه في اعتباطية الدليل، وأمَّا ما يخصُّ علم الصرف، فقد بحثه دو سوسير تحت مبحث القانون اللغوي : (القياس).

في الباب الثاني من المحاضرات، يُعرّف دو سوسير القياس بأنَّه " قوة تحدُّ من مفعول التغيرات الصوتية وتعدله" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٤٣)، وهذا التعريف جاء نتيجة بحث مطولة في التغيرات الصوتية وأسبابها ونتائجها، وليس هذه المرة فقط التي تحدث بها عن وجود قوة، سواء قوة إدراك، أو قوة شعور، فهي قوة تحِدُّ وتعدّل، ولا نتصور أنَّ هذه القوة تضع حدودًا أو تُعدّلها في غير استعمال اللغة، ولعله من المناسب أنْ يُذكر بحث ابن جني (٣٢١هـ-٣٩٢هـ)، لهذه القوة الذهنية، في إطار بحث التغييرات الصوتية، والمبتكرات والقياس، التي يقف عندها دو سوسير (١٨٥٧م-١٩١٣م) بعد ذلك بقرون، قال :" فإنْ قُلت

: فمن أين لهذا الاعرابي مع جفائه وغلظ طبعه معرفة التصريف؟ ... قيل: هَبه لا يعرف التصريف، أتراه لا يُحسن بطبعه، وقوة نفسه، ولطف حِسه هذا القدر! هذا ما لا يعتقده عارف بهم، أو آلف لمذاهبهم، لأنَّه وإنْ لم يعرف حقيقة تصريفه بالصنعة، فإنَّه يجده بالقوة ... وإنَّما مكنت القول في هذا الموضع؛ ليقوى في نفسك قوة حِس هؤلاء القوم، وأنَّهم يلاحظون بالمُنّة والطِباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع، فتأمّله، فإنَّ الحاجة إلى مثله ظاهرة" (ابن جني، ١٩١٣م، الصفحات ٣/ ٢٧٥-٢٧٦)، ويُنظر (الشهري، ٢٠٠٤م، صفحة ٥٨).

فتجد ابن جني يميّز تلك القوى أو القدرات عند من يصنع الخطاب، أو من يقوم بعملية القياس، وهي قوة الطبع، وقوة النّفْس، وقوة الحِسّ وقوة الملاحظة، وهو يؤكد أنَّ تلك القوى أكبر من التي عنده أو عند أمثاله، وهو عالم في العربية، وهذا البحث قاد ابن جني إلى دراسة كفاية الناطقين التداولية فيما بعد (ابن جني، ١٩١٣م، الصفحات ٢/ ٥-٦).

ولم تقف دراسة دو سوسير لمعطيات الدرس التداولي عند هذا الحدّ، فقد تحدَّث عن (شعور المتكلّم) وإدراكه الذي يؤدي عملية القياس، فقال:" أمَّا agtos, tegtos, regtos فهي ليست موروثة عن الهندية الأوربية ... وإنَّما أدخلتها لاتينية ما قبل التاريخ، رغم ما في النطق بالصوت المجهور، بعد الصوت المهموس من صعوبة، ولم يتسنَ لها ذلك إلا عندما أدرك أصحابها تمام الإدراك، وجود وحدات أصول هي ag, -teg-,-reg- فقد كان لمتكلمي اللاتينية القديمة شعور قوي جدًا بالأجزاء التي منها تتكوّن الكلمة، أي بالأصول واللواحق وبكيفية نظمها، ومن الراجح أننا لا نجد ذلك الشعور عند من يتكلمون اللغات الأوربية الحديثة على نفس تلك الدرجة من القوة، وإنْ كان عند الألمان أقوى منه عند الفرنسيين" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٥٢).

فأشار إلى (إدراك المتكلمين)، و(شعورهم القوي جدًا)، و(شعور أقوى منه)، و(نفس الدرجة من القوة)، و(إدراك المتكلمين لاستعمال مبتكر ما)، و(تقصدهم إليه)، ذلك من شأنه أنْ يقرّ استعمال لفظة ما، وردّ غيرها " فقبل أنْ تصبح honor منافسًا من شأنه أنْ يعوّض honos كان لابدَّ من وجود متكلّم أول يرتجلها، ثم يأتي بعده آخرون يحاكونه، ويعيدون، حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال، لكن قلَّ وندر أنْ يُكتب لجميع المبتكرات القياسية مثل هذا الحظ، فنحن نصادف في كل آونة توليفات لغوية، لا مستقبل لها، والراجح أنَّ اللغة لن تتبنّاها أبدًا" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٥٣).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومن ثمَّ، ووفقًا لما سبق ذكره، لابدّ من التدقيق في الأسباب التي تدعو إلى فرض مبتكر فردي ما، في تداول المجموعة، وفي نتائج هذ التداول، ومن ناحية أخرى، لابدّ من البحث في الأسباب التي تدعو إلى إقرار لفظ دون لفظ آخر في التداول، وهي لا شك أسباب داخلية، تختصُّ بالنظام اللغوي، وأسباب خارجية، تختصُّ بالعرف والاستعمال والتقليد والحاجة والظروف العامة ...، ومن ثمَّ "فالقياس يعمل في صالح الانتظام، وينزع إلى توحيد أساليب صياغة الكلمات وصور اعرابها، ولكنه ذو نزوات وأطوار ... فلا يمكننا أنْ نعرف سلفًا الحدَّ الذي ستستمر إليه محاكاة منوال ما، والانماط التي من شأنها أنْ تجسر إلى تلك المحاكاة" (دي سوسير، ١٩٨٥م، الصفحات ٢٤٤-٢٤٥).

وليس هذا البحث وحده الذي يدّعي اهتمام دو سوسير بالجانب الانجازي للفرد، فقد قرن كثير من الدارسين، رؤية دو سوسير بما يراه تشومسكي، في بعض المفاهيم؛ ذلك أنَّ تشومسكي يرى أنَّ فهم اللغة الإنسانية ومعرفة القدرات النفسية التي ندعمها، يدعونا إلى أنْ نتساءل عن ماهية اللغة، لا عن كيفية استعمالها، ولا عن الغرض من هذا الاستعمال" (داسكال، ١٩٨٧م، صفحة ٤٨)، ومع هذا فقد رُمي بالتناقض، كما رُمي دو سوسير من قبله؛ ذلك أنَّ تشومسكي، في بدايات بحوثه، رأى أنَّ موضوع النظرية اللسانية، هو قدرة المتكلم النحوية- المستمع المثالي، لكن بتطور البحث عنده، تبيَّن "أنَّ معرفة اللغة واستعمالها، تتطلّب تفاعل عدّة أنساق لا تشكّل القدرة النحوية إلا نسقًا واحدًا منها، وأدى ذلك إلى افتراض أنساق أخرى مع تأكيد المعرفة النحوية واستقلالها" (البوشيخي، ٢٠١٢م، صفحة ٢٠)، ويرى أنَّ الفرد الذي يعرف اللغة، لا شكّ أنَّه يعرف قواعد استعمالها، في ظل شروط اجتماعية، ومعنى هذا أنَّه ميّز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية، لكنه لم يحدد كيفية تفاعل نسق القدرة النحوية مع باقي الأنساق المفترضة (البوشيخي، ٢٠١٢م، صفحة ٢٤). إلا أنَّ تطور الدرس اللساني توصل إلى توسيع مجال اللسانيات، لتشمل مظاهر تداولية وخطابية ونصية، ليكون موضوع النظرية اللسانية، قدرة المتكلم التواصلية- مستمع أو متكلّم واقعي في وسط المجتمع، مفهوم عام يشمل كل الطاقات اللغوية ضمن سياق معين، وعليه فأنَّ " مفهوم القدرة التواصلية، وأن القدرة النحوية ليست إلا مكونًا من مكوناتها، وجزءًا غير مستقل عنها" (البوشيخي، ٢٠١٢م، صفحة ٢٨ و ٤٦).

وليس ذلك وحسب، فدو سوسير يرى -أيضًا- إلى القياس" ترجع جميع أسباب التغييرات العادية، التي ليست ذات طبيعة صوتية، والتي تصيب من الكلمات مظهرها الخارجي" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٤٢)، ولأنَّ القياس هو قدرة ذهنية، فهذا يعكس مدى قدرة الفرد في التأثير والابداع في اللغة، لذلك هو يُعرّف الصيغة القياسية، بأنَّها صيغة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

على منوال صيغة أخرى طبقًا لقاعدة معلومة، فالأمثلة الجديدة المقيسة على مثال آخر، هي من الخلق والابداع اللغوي، حتى أنَّ دو سوسير يعقد فصلًا خاصًا لهذا البحث، أسماه : (القياس مبدأ من مبادئ الخلق والإبداع في اللغة)، يعطي للقياس فيه تعريفًا أكثر تبسيطًا، إذ قال :" إنَّ القياس من باب الظواهر النفسية، ولكن هذا القول غير كافٍ لتمييزه من الظواهر الصوتية؛ لأنَّ هذه الظواهر نفسها، يمكن اعتبارها هي الأخرى ظواهر نفسية، فينبغي أنْ نتجاوز ذلك فنقول، إنَّ القياس من نوع الظواهر النحوية؛ لأنَّه يقتضي منَّا وعيًا وإدراكًا لوجود علاقة تجمع الصيغ فيما بينها، وفي حين ليس للمعنى أي دور في الظاهرة الصوتية، فإنَّ دوره في القياس شرط ضروري ... وهذه التوليفة لم تكن لتوجد لولا أنَّ الذهن يربط بين الصيغ التي تكونها، ربطًا أساسه معنى هذه الصيغ" (دي سوسير، ١٩٨٥م، الصفحات ٢٤٨-٢٤٩)، ويلاحظ الدارس في هذا النص أمرين :

- مع أنَّ دو سوسير بحث مسألة وعي المتكلّم، وقدرته الذهنية في صُلب علم الصرف، من خلال القياس، إلا أنَّه يقرُّ ويؤكد في أكثر من موضع أنَّ القياس ظاهرة نحوية.
- ومع أنَّه يقرُّ أنَّ القياس ظاهرة نحوية، إلا أنَّه لا يبتُّ الصلة بكونها ظاهرة نفسية، وأنَّ عمل (الذهن) وعي وإدراك المتكلم، يستندان إلى العلاقة التي تجمع الصيغ المعينة على منوال واحد، ألا وهو المعنى، الأساس المشترك.

وقد توصل بعد ذلك إلى "أنَّ الخلق والابتكار، وهو الغاية التي ينتهي إليها القياس، لا يمكن إلا أنْ يكون تابعًا للفظ في بداية الأمر، فهو عمل عرضي، يقوم به متكلم واحد منعزل. فإذا أردنا أنْ نظفر بهذه الظاهرة، أنْ نطلبها أولًا وبالذات في مجال اللفظ هذا، وخارج نطاق اللغة، على أنْ ينبغي أنْ نميّز بين أمرين اثنين، أولهما: هو تفهُّم العلاقة التي تربط بين الصيغ المولَّدة فيما بينها، وثانيهما: هو النتيجة التي توحي بها المقارنة، أي الصيغة التي يرتجلها المتكلّم، للتعبير عن أفكاره ... فكلّ إبداع لغوي يجب أنْ يكون مسبوقًا بالقيام بمقارنة بين المواد المودعة في كنز اللغة، حيث الصيغ المولَّدة منضَّدة بحسب علاقاتها السياقية والترابطية (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٤٩ و ١٥٢).

وعليه، إذا أردنا أنْ نبتكر مثال أو صيغة معينة، لابدَّ من النظر في المثال المُقاس عليه (مجال اللفظ)، وفي استعمال وشيوع هذا المثال، في نظام لغوي معين (خارج نطاق اللغة)، بشرط وجود رابط في المعنى بين مجموع الصيغ، فهو يرى "أنَّ قسمًا لا يستهان به من هذه الظاهرة، يتمُّ قبل أن تبرز الصيغة اللغوية الجديدة إلى الوجود، وأنَّ الكلام- من حيث هو نشاط متواصل متمثل في تحليل الوحدات المتوفرة- عمل لا يحتوي في ذاته على جميع الامكانيات الموافقة للاستعمال الشائع في لغة معينة فقط، بل على جميع امكانيات

الصياغات القياسية" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٤٩)، فهل الفرد بعد هذا كله مُهمَل! لا يُعتقَد ذلك؛ لأنَّ دو سوسير في خلاصة البحث في القياس، يجعل غاية النشاط لتحقيق عملية القياس هي الاستعمال " فإذا نظرنا فيه في ذاته، ليس سوى وجه من وجوه ظاهرة التأويل، وصورة يتجلَّى فيها ذلك النشاط اللغوي العام، الذي به نميّز بين الوحدات، قصد استعمالها فيما بعد" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٢٥٠)، فمصطلحات من مثل : تأويل، نشاط، قصد، استعمال، أليست مفاهيم تمثل جزء لا يتجزأ من معطيات الدرس التداولي؟ وكذلك تقبُّل المثال المُبتكر عن فكرة معينة أو مجموعة أفكار، إذ لا يمكن ارتضاء ذلك المثال، إلا بالنظر إلى النظام اللغوي المستعمل الراهن (كنز اللغة) الذي يربط المتكلّم بالمجموعة التي ينتمي إليها، ومن ثمَّ لابدَّ من وجود توافق بين وعي الفرد، ووعي المجموعة الاجتماعية.

وهكذا منهج بحث، يميّز وعي فردي بالظواهر اللغوية، ووعي جماعي، فتح آفاقًا جديدة لدراسة اللغة، فـ(لويس) يرى أنَّه مثلما يوجد (عقل فردي) ومصداقه نشاط الفرد، فكذا يحق القول بوجود (عقل جماعي)، يتضح من طريقة بحث وظائف الاتصال الجماعي، كالتذكُّر والشعور بالبيئة والتخطيط للمستقبل والتوجيه العملي المباشر، لذلك نجد تذكُّرًا جماعيًا، وتخطيطًا جماعيًا، وإحساسًا جماعيًا، وإرادة جماعية، ويتمُّ ذلك بواسطة اتصال رمزي، يمثل سلوكهم، فيكون سلوكًا برموز منطوقة كاللغة أو غير منطوقة كالإشارات والإيماءات، إلا أنَّ اللغة هي المهيمنة؛ كونها تجعل من العقل الجماعي، قوة يصير بها عقلًا جماعيًا شعوريًا (لويس، ١٩٥٩م، الصفحات ١٢٥-١٢٧).

ومن هنا يرى اللسانيون من بعد دو سوسير، أنَّه ينبغي على السيميولوجيا أنْ تهتم بالوقائع القابلة للإدراك، والمرتبطة بحالات الوعي، والمنتجة بقصد التعريف بحالات الوعي هذه، ومن ثمَّ، فإنَّ التواصل هو الذي يشكّل موضوع السيميولوجيا، ولا سيما التواصل المقصود، الذي يمثل التواصل اللساني، فإنَّ استعمال العلامات هو الذي يحدد التواصل، إذ يمكن الحديث عن فعل تواصلي وما إلى ذلك (مبارك، ١٩٨٧م، الصفحات ٧٢-٧٣).

ثالثًا/الدليل، اجتماعي.

يُعدُّ دو سوسير من أوَّل الدُّعاة إلى بحث الدلائل بصورة عامة؛ لأنّه نبَّه في محاضراته التي نشرها طلابه عنه، إلى أنَّ السابقين من الباحثين، لا يرون أهمية لدراسة علم الدلائل (السيميولوجيا) في غير النظام اللغوي، فكانت دعوته لهذا العلم، تنطلق من أنَّ كلَّ المؤسسات تشترك في هذا الجانب الدلائلي، وعلينا كباحثين، أنْ نستخرج من بين تلك الأنظمة أو المؤسسات، الشيء الذي يجعل النظام اللغوي نظامًا مختلفًا، وواحد من هذه

الأشياء عنده، هو (جهاز التصويت)، فيضعه في المقام الثاني في الدراسة؛ لأنَّ كثير من الأنظمة كإشارات البحرية، وألفباء الصمّ والبكم، ... لا تشتمل على جهاز تصويت، فأشار إلى هذه المسألة، محاولة منه أنْ يلفت نظر الدارس إلى المسألة الأكثر أهمية، وهو ما يمكننا من معرفة اختلاف النظام اللغوي من غيره، وهو دراسة المعنى، من خلال دراسة الدليل واعتباطيته. إذ يُنظر إلى علم الدلائل من خلال نظام اللغة بالنسبة لدارس اللسانيات، أمّا بقية الدلائل، فيُنظر إليها من خلال الأعراف والطقوس والعادات والتقاليد وغيرها، فهو يدعو دارسي علم الدلائل إلى النظر إليها بمنظار مختلف، منظار معه تبدو " لنا مختلف هذه الظواهر في مظهر جديد، نشعر معه بالحاجة إلى جمعها في إطار علم الدلائل، وإلى شرحها وتفسيرها بواسطة قوانين هذا العلم" (مبارك، ١٩٨٧م، الصفحات ٣٨-٣٩).

ومن أجل أنْ يثبت بعضهم وجهة نظره في دليل دو سوسير، يعدُّ السيميولوجيا نوعين، أحدهما رئيسي مختصّ بدراسة الدلائل الاعتباطية، والآخر ثانوي يختصُّ بدراسة الدلائل الطبيعية، ويرى أنَّ الثاني غير محسوم معرفيًا، وبما أنَّ هناك لسانيات اللسان، ولسانيات الكلام، فلا بدَّ من وجود سيميولوجيا اللسان، وسيميولوجيا الكلام، ووجود سيميولوجيا سايكرونية، وسيميولوجيا دياكرونية (مبارك، ١٩٨٧م، الصفحات ٧١-٧٢)، ليؤكد أنَّ له نظرة ثنائية لكلّ شيء تطرّق إلى بحثه، حتى العلامة، فهي تتألف من الدال والمدلول فقط، وهي ذات مكونين نفسيين، إذ "الدال لا يتشكَّل من الصوت الواقعي والمادي والطبيعي، ذلك أنَّ الصورة السمعية هي عبارة عن الانطباع النفسي للصوت، وهي أيضًا عبارة عن وسيط، أما المدلول، فإنَّه ليس ذلك الشيء الواقعي الملموس الذي يُعيّنه الدليل، إنَّما هو التمثيل الذهني للشيء، فهو مثله مثل الدال، ذو طبيعة نفسية" (مبارك، ١٩٨٧م)، ومن ثمَّ فإنَّ دو سوسير نادى بسيمولوجيا التواصل، وهو لا يرى في الدليل إلا أنَّه أداة تواصلية.

وليس كذلك الأمر؛ فقول هذا الباحث :(وسيط)، و(تمثيل للشيء) يتضمنان معنى يقتضي عدم حصر مفهوم الدليل بثنائية يحيطها دماغ الفرد فقط، وإنَّما نلتمس وجود إحالة إلى خارج ميدان الدماغ –إنْ صحَّت العبارة– و دليل ذلك، إنَّ أحد تابعي مدرسة دو سوسير، وهو (بريطو)، له رؤية تُعضّد ما نذهب إليه، فهو يرى أنَّ استعمال العلامات، هو الذي يحدد التواصل، لأنَّ الاستعمال يمكننا من الوقوف على فعل تواصلي، أو فعل معنمي (سيمي)، في كلّ لحظة يحاول فيها المتكلّم، انتاج علامة ما، يستقبلها المتلقي. ويذكر أنَّ المناطقة وفلاسفة اللغة على وجه الخصوص، لعبوا دورًا كبيرًا في تحديد الشيء أو المرجع، وايجاد وضع له داخل الدليل، خاصة وأنَّ موضوع التواصل في عمومه، هو ما يحفُّ دورة الكلام، أي الواقع الخارج لساني، ثمَّ يقول، وباتجاه معاكس :"ومن المعلوم أنَّ اللسانيات لم

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تذكر المرجع، إلا لتعتبره مجالًا ينبغي إبعاده، ولم تلجأ اللسانيات، وبالتالي السيميوطيقا إلى مشكلة الإحالة إلا تحت تأثير المناطقة وفلاسفة اللغة، وقد ظهرت هذه المشكلة إلى الوجود بجانب قضايا التداولية، وفعل القول" (مبارك، ١٩٨٧م، صفحة ٧٣ و ٩١).

ولابدَّ من الاعتراف بأنَّ دو سوسير، هو صاحب المنطق الفلسفي، الذي أدار دفَّة البحث في اللسانيات؛ وذلك من طريق الربط المباشر والواضح لعلم اللغة وعلم النفس، بل من خلال المقابلة بين عمل اللساني وعمل عالم النفس، وفلسفته اقتضت عدّ الدليل كيان نفسي ذو وجهين... ملتحمان التحامًا شديدًا، ويستدعي وجود أحدهما وجود الآخر. ويعترض عن تصوّر أنَّ اللغة مصطلحية، وأنَّ هذا التصور قابل للانتقاد؛ كونه يعترف بجهوزية الكلمات، وعدم وضوح طابع الكلمات، هل هي ذات طبيعة صوتية أو نفسية، فضلًا عن بساطة هذا التصور، وبُعده عن الواقع، فليس الوحدة اللغوية شيء مزدوج، يقرّب بين عنصرين وحسب، وإنَّما هناك ترابط وصل وجمع في دماغ الإنسان، ومن ثمَّ، يردف بإيضاح خاصيتي الدليل أو الوحدة اللغوية، أولهما: اعتباطية الدليل، ويقصد بها أنَّه لا توجد علاقة داخلية تربط المتصور الذهني (المدلول)،(البقرة) بتتابع أصوات الكلمة (الدال)، وثانيهما : وجد دوال أُخرى، بإمكانها التعبير عن المتصور الذهني نفسه (أخت)، لكن بأصوات مختلفة، فالمدلول (بقرة) في العربية دالّه (بقرة)، وفي الفرنسية دالّه (boeuf). ثمَّ يؤكد دو سوسير "أنَّ لمبدأ الاعتباطية نتائج (لا تحصى)، وهي لا تبدو من أول وهلة، وبنفس الدرجة من البداهة، ولا تنكشف إلا بعد عناء ومراوغة، ولكن بانكشافها تُدرك ما لهذا المبدأ من أهمية أساسية" (دي سوسير، ١٩٨٥م، الصفحات ١١٠-١١١)، فيُشير إلى تلقي الباحثين لرؤيته في الاعتباطية فهم ليسوا على درجة واحدة من البداهة في الفهم والتحليل، وهذا ما نفسّر به (العناء)، لكن ماذا قصد بالمراوغة؟! لقد طرح دو سوسير في الصفحات التالية من بحثه خصائص الاعتباطية، في باب: اللاتحول والتحول في الدليل، ألا وهو : أفليس من الممكن تحوير القوانين الموجودة من حينٍ إلى آخر؟ هذا التساؤل، يعطي شرعية لأغلب ما طرحه من تفكير لساني، إن لم يكن كلّه، إلا أنَّ الدارس يجده قد اتُهِم بالتناقض؛ لأنَّه أحيانًا يحوّل وجهة نظره عمَّا يطرحه من فكر، بين حينٍ وآخر.

وممَّا يدفع بنا لتوكيد الملمح التداولي في فلسفة دو سوسير اللغوية، أنَّه لم يعد اعتباطية العلامات اعتباطية تامَّة، وليثبت هذا الاستثناء، اندرج إلى الوسط الاجتماعي، ووسائل التعبير فيه، كالتعبير بـ(الإشارات) الدالّة على آداب السلوك، إذ يحمي تلك الإشارات، العُرف والتقليد الجمعي (الاصطلاح)، أو (التواضع) (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١١٢)، وهذا التواضع ذو قيمة، تفرض (استعمال) تلك الإشارات، وقد أصبح واضحًا، وبعد فتح دو

سوسير، وبيرس باب البحث على مصراعيه، أصبحت التداولية تُعرَّف بأنَّها : دراسة اللغة قيد الاستعمال language in use بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبها النحوية، وهي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها، ونقصد بها في ظروف ومواقف معينة (فريد، ٢٠١٠م، صفحة ١٨ و ٢١)

وقد ذكر دو سوسير أنَّه يمكن للألسنية أنْ تصبح منوالًا أو مثالًا لكل علم دلائلي، مع أنَّ نظام اللغة خاص من مجموع هذه الأنظمة، وتعبيره عن الإشارات وأمثالها بكلمة (التعبير) لأنَّه يعدها نظام دلائلي آخر خاص، ومن ثمَّ، فهو يخصص دراسة الأنظمة الدلائلية المختلفة في (الوسط الاجتماعي)، والإحالة إلى النظر في السياق، سواء سياق لغوي أو سياق حال (موقف)، والنظر في ملابساته، فهو القائل " أنَّ كل وسيلة من وسائل التعبير، يرثها المرء في مجتمع من المجتمعات، تعتمد مبدئيًا على عادة جماعية أو بعبارة مرادفة، على تواضع" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١١٢)، وقولة (عادة جماعية أو تواضع) هو ما أطلق عليه (أوستين) فيما بعد بـ(عُرف اللغة أو الاستعمال اللغوي) (أوستين، ١٩٩١م، صفحة ١٢٤) ، ومن ثمَّ، فإنَّ دو سوسير يطلق عليه (قاعدة جماعية) (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١١٢)، ذات قيمة أعلى من الإشارات المعينة، أو الكلمات بحد ذاتها.

وبعد، فأنَّ دو سوسير رأى أنَّ مبدأ اعتباطية الدليل، مبدأ غير معقول، يقوم عليه نظام اللغة برمَّته؛ ذلك أنَّه كلما توغَل في بحثه، تعقَّد البحث فيه، واتضح له أنَّ الدلائل ليست على درجة واحدة من الاعتباطية، فهي اعتباطية تمامًا، واعتباطية نسبيًا أو هي دلائل مبررة نسبيًا، وغير مبررة، حسب نظام دلائلي معين، وهو في ذلك يعتمد على نشاط العقل، وتمييزه وترتيبه لها، وذلك من خلال استعمالها في الوسط الاجتماعي، من خلاله نفهم سبب كون الدليل مبررًا أو غير مبرر وهكذا (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ١٦٠)، ومن هنا رأى الباحثون أنَّ دو سوسير توصل إلى التنويع في مفهوم الاعتباطية، وإلى التمييز بين اعتباطية نسبية واعتباطية مطلقة، وأنَّ البُعد الاجتماعي بإمكانه أنْ يعوّض عن الاعتباطية (مونان، ٢٠١٥م، صفحة ٦٨ وما بعدها). وينظر (دوبيكير، ٢٠١٥م، صفحة ١٥٢ و ١٦٠)

ومن ناحية أخرى، ينقل أحد الباحثين عن كلود ميلز "أنَّ سوسير لم يكن يمتلك إي نظرية في العلامة؛ لأنَّ نظرية من هذا القبيل تقتضي أولًا الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعلامة اللغوية من حيث تعريفها وتنميطها، أي إثبات وجود أنواع مختلفة من العلامات، وضرورة توفّر الوسائل الاجرائية الكفيلة بالتمييز بينها" (غلفان، ٢٠١٧م، صفحة ٣٠٠)، ويبدو أنَّ هذا الباحث يتفق معه في الرأي، وحجته في ذلك، أنَّه لا يجد " في دروس

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

اللسانيات العامة، أو في أي نصّ آخر لسوسير تعريفًا عامًا للعلامة أو تنميطًا لأنواعها، وإنَّما مجرد حديث مباشر عنها، فلم يحدد سوسير العلامة صوريًا، بل اكتفى بوصفها وصفًا عامًا موضحًا ما يقصده بها مستعملًا مصطلحية خاصّة به، وحين يقول الناشران على لسان سوسير إنَّ العلامة كيان نفسي، ذو وجهين... فإنَّ هذا القول ليس تحديدًا عامًا، وإنَّما وصف مستنبط من مصادرة أُخرى عند سوسير، والمتمثلة في أنَّ (اللسان نسقٌ من العلامات) وأنَّ العنصر اللغوي هو العلامة" (غلفان، ٢٠١٧م، صفحة ٣٠٠).

ويستطيع الدارس بالنظر إلى هذا النصّ وما تلاه من صفحات، أنْ يعرف أنَّ رأي هذا الباحث مستند إلى أمر أساسي، وهو التشكيك في التلميذين بالي وسيشهاي، ناشرا محاضرات استاذهم، والنظر إلى مخطوطات مخبئة منذ مائة عام، وتمَّ اكتشافها في ٢٠٠٠م، وشتَّان ما بين الرأي القائم على التشكيك، والرأي القائم على البحث والتنقيب (شلش أ.، ٢٠٢٣م)، ومن ثمَّ، فإنَّ البحث والدراسات القائمة على النظر في (العلامة) انطلاقًا من المفاهيم التي ناقشها دو سوسير وارتكز فيها على وجهات نظره، بغض النظر عن أسلوب البحث والغاية، تُفصح بخلاف ما زعمه كلود ميلز ومؤيدوه (مونان، ٢٠١٥م، صفحة ٦٥).

وبعد، يبدو أنَّ ما عوَّل عليه الباحثون في اعتبار أنَّ دو سوسير أقصى لسانيات الكلام، هو تقسيمه عناصر اللغة إلى قسمين :

أولًا/ ألسنية خارجية، ويعني بها دراسة الكلام، وتشمل :

- دراسة الانثربولوجيا (أي علم الأجناس البشرية) " إذ لأخلاق أُمَّة من الأُممّ انعكاس يرتدُّ على لغتها، ومن جهة أُخرى، فإنَّ اللغة هي التي تضطلع إلى حدّ كبير بأنْ تجعل من الأُمَّةِ أُمَّةً" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٤).
- دراسة العلاقات بين اللغة والتاريخ السياسي: "فالاستعمار ما هو إلا شكل من أشكال الغزو، ينقل لسانًا من الألسُن إلى أوساط مختلف، وهو ما يؤدي إلى تغييرات في صُلب اللسان الخاصَّة (كلغة القانون والمصطلحات العلمية وغيرها)" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٤).
- علاقات اللغة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى : "كالكنيسة والمدرسة وغيرها، وهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطوير الأدبي في لغة من اللغات، ارتباطًا وثيقًا، وهي ظاهرة عامَّة لا يمكن فصلها عن التاريخ السياسي ..." (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٥).
- انتشار اللغات جغرافيًا، وتعدد اللهجات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانيًا/ ألسنية داخلية، ويعني بها دراسة اللغة بحدَّ ذاتها، ولذاتها، ويضع دو سوسير قاعدة لتمييز الداخلي في الألسنية فقال :"ما هو داخلي في اللغة، هو ما يُغيّر نظامها بنسبة من النسب" (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٥).

والقول إنَّ دو سوسير أقصى الألسنية الخارجية من الدراسة، قولٌ غير دقيق، وإنْ صرَّح دو سوسير نفسه بذلك؛ فلا بدَّ للدارس من تتبُّع منهج بحثه وتقصيه، فهو لم يقصيها تمامًا، ولم يقل بعدم أهميتها، بل دعا إلى إطراحها، ووضعها جانبًا؛ على اعتبار أنَّها ليست من صنف جهاز اللغة العضوي ونظامها؛ ولأنَّه يُريد الانصراف إلى دراسة اللغة بحدّ ذاتها، والنظر إلى عناصرها الداخلية المتمثلة بمستويات اللغة، على وفق ما فصَّله الدرس اللساني الحديث اليوم : مستوى صوتي وصرفي ونحوي ودلالي وتداولي، بدليل أنَّه غيَّر وجهة نظره التاريخية ودعا إلى دراسة اللغة دراسة آنية وصفية، ولا يمنع ذلك من أنْ نقول إنَّه أخذ يفصّل في دراسة اللغة وفق مستوياتها المختلفة المذكورة، فبدأ بإطراح ما ليس من صُلب الأنظمة الدلائلية، ولا سيما (المستوى الصوتي)، وعدّه مادة أولية (دي سوسير، ١٩٨٥م، صفحة ٤٧)، ومُعطى من معطيات دارس اللسانيات، حتى توصَّل إلى مادة اللسانيات الحقيقية، وهي (الدلائل)، وبحسب ما بُسِط أمام الدارس، فأنَّ دو سوسير لم يفصل فصلًا تامًا بين دراسة العلامة أو الدلائل وبين جميع ما أراد إطراحه (الألسنة الخارجية، والمستوى الصوتي) ومن ثمَّ، ففي ذلك عود على بدء؛ إذ أنَّ دراسة الألسنية الخارجية تستعين بقليل أو كثير بنظام اللغة المستعمل في الوسط الاجتماعي.

ولقد حقق دو سوسير ما سعى إليه في وجه من الوجوه، من وراء الدعوة لهذا الفصل، أو الإطراح؛ وفي ذلك تحديًا للمذهب السائد في عصره، وهو عدم قدرة اللسانيين على الفصل بين دراسة الألسنية الداخلية والألسنية الخارجية، لأنَّ شأنهما في النظام اللغوي، شأنَّ النبات في نموه، يتأثَّر بعوامل خارجية كالتربة والمناخ وغيرها، وهذه العوامل تؤدي إلى تغييره بنحوٍ ملحوظ، فغاية دو سوسير ليست التقليل من أهمية الألسنية الخارجية، أو القول بعدم فاعليتها وتأثيرها في النظام اللغوي، وإنَّما لتركيز البحث، وتسليط الضوء على حقائق لغوية لا تزال غائبة من نظر الباحثين، بسبب التداخل بين ما هو داخلي وخارجي، وحقًا فإنَّ منهجه هذا، فتح آفاقًا جديدة للدارسين من بعده، ومازال مجال البحث واسعًا، فهو يعتقد أنَّ دراسة الظواهر الألسنية الخارجية ذات جدوى كبيرة، ولكن من الخطأ القول أنَّ بدونها لا يمكن معرفة الجهاز الألسني الداخلي.. ، فكما لاحظنا، أنّه استطاع بيان أهمية المستويات اللغوية بحسب ما يراه من أولوية لها في البحث، وأي منها يمثل موضوع الألسنية، وأي منها يمكن تنحيته وما إلى ذلك.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

النتائج :

- أثبت البحث أنَّ دو سوسير يعترف بفاعلية الفرد والجماعة على حدٍّ سواء، في النظام اللغوي، فاللغة بالنسبة إليه، هي مجموع العادات التي تمكّن المتكلّم من الفهم والإفهام.
- ورأى دو سوسير – أيضًا– في موضع آخر من دروسه أنَّ الجمهور نفسه عاجز على أنْ يسلط نفوذه، وإنْ كان ذلك على كلمة واحدة.
- رسم دو سوسير خطوطًا عريضة وواضحة لدراسة المرجع أو المتصور الذهني، وحقًا، فإنَّ تلك الخطوط قادت إلى فتح آفاق بحث المرجع على التجربة الحياتية المعيشية، حتى صار المفهوم مؤديًا إلى التداولية، وهذا ما كان يرمي إليه، وما أحال دراسته إلى من جاء من بعده من المختصّين.
- نظر دو سوسير إلى القيمة اللغوية بمنظارين، الأول، إذا أردنا أنْ ننظر إلى اللغة كنظام من القيم، وذلك من خلال نافذتي الصوت والأفكار، والثاني، أنْ ننظر إليها من حيث ما قرره من أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية نفسية، وذلك من خلال نافذة الغموض في الملامح والإبهام في الشكل، وهو هنا يفرض على الدارسين مسلكين في البحث، شكلي ومادي، محسوس وملموس، واقع وافتراض، حقيقة ووهم، وبالتالي هي دعوة لدراسة اللغة من جميع جهاتها وفي جميع احتمالاتها.
- قصر دو سوسير دراسته على النظام اللغوي، دون سائر الأنظمة الدلائلية الأخرى؛ وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ بحثه في العلاقات السياقية، هو مقابل لبحث سياق الحال وملابساته، وبحثه في العلاقات الترابطية، هو مقابل لبحث السُنن وحلّها وعقدها في ذهن مرسل الرسالة ومستقبلها، بما توفر لهما من سابق معرفة بالعرف الاجتماعي والعرف اللغوي والتقليد وما إلى ذلك.
- لم يقُل دو سوسير بعجز الفرد تمامًا في التأثير في النظام اللغوي، مادام الفرد من وجهة نظره، يتمتع بنشاط الترتيب، وهو نشاط ذهني خالص.
- كان للطابع النفسي الذي وَسَمَ به دورة الكلام، أثر في انبثاق معطيات الدرس التداولي، بالوضوح والتفصيل الذي نجده عند التاليين في دراسة اللسانيات.
- في دورة الخطاب يحيل دو سوسير، إلى البحث عن عناصر أخرى تحف دورة الكلام، غير العناصر الداخلية، والخارجية، والنفسية، واللانفسية، والملكة الخاصة التي ذكرها في محاضراته.
- يقسّم دو سوسير الملكة الخاصة إلى (ملكة تقبُّل وملكة تنسيق)، ويضعهما تحت مسمَّى (الرابط الاجتماعي)؛ ليلفت النظر إلى البحث في تلك الروابط الاجتماعية الخارج لسانية.

- لم يقل دو سوسير بعدم وجود رابط بين الإشارة والشيء أو عدم وجود رابط بين الصوت والفكرة، كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين؛ فهو يجعل الرابط ذهني، وهو عمليات ترابط مقرّها عقل الفرد، ويرتضيها المجتمع، إذ أنَّ النظر في الوقائع وأثرها في السلوك البشري، معطى من معطيات الدرس التداولي.
- منذ أنْ قرر دو سوسير تحويل بحث اللغة من منهج الدراسة التاريخي إلى منهج الدراسة الوصفية، أخذ يهتمُّ ببحث اللغة المنطوقة (المستعملة) والناطق (وعي المتكلّم).
- دراسة دو سوسير لبعض الظواهر اللغوية وتتبع قوانينها كالقياس، دعوة إلى التدقيق في الأسباب التي تدعو إلى فرض مبتكر فردي ما، في تداول المجموعة، وفي نتائج هذ التداول، ومن ثمَّ، لابدّ من البحث في الأسباب التي تدعو إلى إقرار لفظ دون لفظ آخر في التداول، وهي لا شك أسباب داخلية، تختصُّ بالنظام اللغوي، وأسباب خارجية، تختصُّ بالعرف والاستعمال والتقليد والحاجة والظروف العامة ...
- كملمحٍ تداولي في فلسفة دو سوسير اللغوية، أنَّه لم يعد اعتباطية العلامات اعتباطية تامَّة، وليثبت هذا الاستثناء، اندرج إلى الوسط الاجتماعي، ووسائل التعبير فيه، كالتعبير بـ(الإشارات) الدالّة على آداب السلوك، إذ يحكم تلك الإشارات العُرف والتقليد الجمعي، أي التواضع عليها، وهذا التواضع ذا قيمة، تفرض (استعمال) تلك الإشارات، وهذا بدوره ينعكس على نسق النظام اللغوي.
- إنَّ القول، إنَّ دو سوسير أقصى الألسنية الخارجية من الدراسة، قولٌ غير دقيق، وإنْ صرَّح به دو سوسير نفسه؛ فلا بدَّ للدارس من تتبُّع منهج بحثه وتقصيه، فهو لم يقصيها تمامًا، ولم يقل بعدم أهميتها، بل دعا إلى إطراحها، ووضعها جانبًا؛ على اعتبار أنَّها ليست من صنف جهاز اللغة العضوي ونظامها؛ ولأنَّه يُريد الانصراف إلى دراسة اللغة بحدّ ذاتها، والنظر إلى عناصرها الداخلية المتمثلة بمستويات اللغة، على وفق ما فصَّله الدرس اللساني الحديث اليوم.
- ليست غاية دو سوسير التقليل من أهمية الألسنية الخارجية، أو القول بعدم فاعليتها وتأثيرها في النظام اللغوي، وإنَّما لتركيز البحث، ولتسليط الضوء على حقائق لغوية لا تزال غائبة عن نظر الباحثين، بسبب التداخل بين ما هو داخلي وخارجي، وحقًا فإنَّ منهجه هذا، فتح آفاقًا جديدة للدارسين من بعده، ومازال مجال البحث فيه واسعًا، لأنَّها ذات جدوى كبيرة.
- لابدَّ من الاعتراف بأنَّ دو سوسير، هو صاحب المنطق الفلسفي، الذي يسلك طرائق مختلفة، أدى إلى إدارة دفَّة البحث في اللسانيات؛ ذلك أنَّه ربط ربطًا مباشرًا واضحًا بين

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

علم اللغة وعلم النفس، بل لأنَّه قام بالمقابلة بين عمل اللساني وعمل عالم النفس، ومن ثمَّ، أدى إلى توسع الدراسات في علم اللغة النفسي.

قائمة المصادر والمراجع :

١. أبو الفتح عثمان بن جني. (١٩١٣م). الخصائص (الطبعة الثانية). (تحقيق محمد علي النجار) دار الكتب المصرية.

٢. أسماء حسن شلش. (١٥/ ٣/ ٢٠٢٣م). فرديناند دو سوسير : المعلوم الذي لا يُعلم عنه. مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الصفحات ٢٢٨-٢٤٧.

٣. أشماء حسن شلش. (٢٧/ ٥/ ٢٠٢٣م). الفوناتيكا النفسية في اللسانيات السوسيرية. مجلة آداب المستنصرية، الصفحات ٢١٦-٢٣٩.

٤. أوستين. (١٩٩١م). نظرية أفعال الكلمات، كيف ننجز الأشياء بالكلمات/ ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق.

٥. بهاء الدين محمد فريد. (٢٠١٠م). تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي / الطبعة الأولى). شمس-القاهرة.

٦. جورج مونان. (٢٠١٥م). سوسير أو أصول البنيوية / الطبعة الأولى/ ترجمة جواد بنيس/ بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة.

٧. حنون مبارك. (١٩٨٧م). دروس في السيميائيات / الطبعة الأولى/ طوبقال، المغرب: الدار البيضاء.

٨. روي هاريس. (٢٠١٩م). سوسير وفتجنشتين، فلسفة اللغة ولعبة الكلمات /الطبعة الأولى/ ترجمة فلاح رحيم/ بيروت، لبنان: جامعة الكوفة- سلسلة دراسات فكرية.

٩. عبد الهادي بن ظافر الشهري. (٢٠٠٤م). استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية / الطبعة الأولى/دار الكتب الوطنية.

١٠. عز الدين البوشيخي. (٢٠١٢م). التواصل اللغوي، مقاربة لسانية وظيفية / الطبعة الثانية/ بيروت: مكتبة لبنان.

١١. فرديناند دي سوسير. (١٩٨٥م). دروس في الألسنية العامة. (تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة/ الدار البيضاء للكتاب.

١٢. كلود حجاج. (٢٠٠٣م). إنسان الكلام، مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية / الطبعة الأولى/ ترجمة رضوان ظاظا/ بيروت، لبنان: دار الطليعة.

١٣. لويك دوبيكير. (٢٠١٥م). فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته، مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات / الطبعة الأولى/ ترجمة ريمة بركة، مراجعة بسام بركة/ بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

١٤. م.م لويس. (١٩٥٩م). اللغة في المجتمع. (ترجمة تمام حسان، المترجمون) دار إحياء الكتب العربية.
١٥. مارسيلو داسكال. (١٩٨٧م). الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة/ ترجمة حميد الحميداني ومحمد العمري و عبد الرحمن طنكول ومحمد الولي و مبارك حنون/ افريقيا الشرق: الدار البيضاء.
١٦. محمود أحمد نحلة. (٢٠٠٢). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
١٧. محمود عكاشة. (٢٠١٣م). النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ / الطبعة الأولى/ القاهرة: مكتبة الآداب.
١٨. مصطفى غلفان. (٢٠١٧م). اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول /الطبعة الأولى/ بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
١٩. ميلكا أفيتش. (١٩٩٦م). اتجاهات البحث اللساني / الطبعة الثانية/ ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح و وفاء كامل فايد/ المجلس الأعلى للثقافة.
٢٠. هانس سلوجا. (٢٠١٤م). فتجنشتين / الطبعة الأولى/ صلاح اسماعيل/ القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٢١. هدسون. (١٩٩٠م). علم اللغة الاجتماعي / الطبعة الثانية/ ترجمة محمود عياد/ عالم الكتب.